1978 العدد 9 الخليج العربي
مجلة علمية يصدرهـا مركز دراسـات الخليـج العربـي بجامعـة البصـرة / الجمهوريـة العراقيـة

التكامل الاقتصادي ...

• نماذجه من الانظمة الرأسمالية والاشتراكية
• وتطبيقاته بين اقطار الوطن العربي ...

الدكتور عبدالامير العبود
جامعة البصرة

تمهيد

يفهم من اصطلاح التكامل الاقتصادي انه عملية اندماج النشاطات الاقتصادية فوق رقعة محددة اقليميا ، او بمعنى آخر عمليـة تجميع امكانـات اقتصادية تخص عددا من الدول في اقليم واحد في سبيل تطبيق التخصص وتقسيم العمل داخل هذا الاقليم ، وازالة القيود التي تعترض حركة عوامل الانتاج ، والتوسع في استثمار الموارد المـادية والبشرية المتاحة ، وتطبيق مختلف جوانب التعاون الاقتصادي والفني والتكنولوجـي ، وصولا الـى الوحدة الاقتصادية داخل ذلك الاقليم ، لغرض معالجة المشاكل الاقتصادية والاسـراع بالتنميـة الاقتصادية ، وتحسين المستويات المعيشية في مناطق ذلك الاقليم كافة .

ومن هذا التعريف يظهر ان التكامل الاقتصادي هو شكل من اشكال التعاون الاقتصادي الدولـي لكنه اكثر عمقا من التعاون الاقتصادي ، فبينما تتضمن نشاطات التعاون الاقتصادي في الغالب تلك العمليات الاقتصادية التي تحصل بين الدول لغرض تحقيق منافع اقتصادية مشتركة مع احتفاظ كل وحدة اقتصادية بخصائصها المتميزة ، ينفـرد التكامل الاقتصادي الدولي بهدف تحقيق الاندماج وازالة مظاهر التمييز القائمة بين هذه الدول .

والتكامل الاقتصادي يتأثر بطبيعة الانظمـة الاجتماعية والاقتصادية السائدة ومستوى واسلوب التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول المتكاملة .

التكامل الاقتصادي في النظام الرأسمالي

ففي النظام الرأسمالي حيث تهيمن الملكية الخاصة على وسائل الانتاج ، وحيث يحصل التطور الاقتصادي وفق مؤشرات السوق الحرة تنطـلق نماذج التكامل الاقتصادي من مضمون العـلاقات الاقتصادية الرأسمالية ، اذ انها تستهدف بالاساس ازالة القيود والعراقيل عن حركة عناصر الانتاج بين دولتين او مجموعة من الدول التي تنضم الى اقليم معين ، او بالاحرى فهي تعني العودة الى حـرية السوق ليس في اطار دولة واحدة وانما في اطـار الاقليم بكامله وصـولا الى الاندمـاج والوحـدة الاقتصادية داخل ذلك الاقليم .

ويرى منظـرو الفكـر البرجـوازي مثـل

«بيلابالاسا» ان التكامل الاقتصادي يحصل في مراحل متعددة غير مترابطة تتخذ النماذج التالية :(١)

أ ـ منطقة التجارة الحرة :

وفيها تزول القيود التجارية كالرسوم الكمركية ، والقيود الكمية تدريجيا حتى تزول تماما وتتحقق حركة انتقال السلع بين مناطق الاقليم مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الخاصة تجاه الدول الاخرى غير الداخلة في الاقليم ، ومثالها المنطقة الحرة للتجارة الاوربية .

ب ـ الاتحاد الكمركي :

هنا ايضا تلغى الحواجز التجارية من رسوم كمركية وقيود كمية على حركة انتقال السلع بين مناطق الاتحاد ، لكن ما يميزه عن المنطقة الحرة هو توحيد التعريفات الكمركية بين الدول الاعضاء في الاتحاد تجاه العالم الخارجي ، ومثاله الاتحاد الكمركي بين دول البنلوكس .

ج ـ السوق المشتركة :

وهي تمثل درجة متطورة من التكامل الاقتصادي ، فهي لا تقتصر على الغاء القيود على المبادلات التجارية ، بل تتجاوز ذلك نحو الغاء القيود عن حركة انتقال عنصري العمل ورأس المال ، والتعاون على تنظيم المدفوعات والتمويل ، والمشاريع المشتركة ، ومثالها السوق الاوربية المشتركة .

د ـ الاتحاد الاقتصادي :

هنا لا يقف نشاط التكامل الاقتصادي عند حدود ازالة القيود عن انتقال عناصر الانتاج بل يرتفع الى مستوى تنسيق السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسة الزراعية والصناعية والمالية والنقدية بين الدول الاعضاء .

هـ ـ الاندماج الاقتصادي الكامل او الوحدة الاقتصادية :

وفيها تتوحد السياسات الاجتماعية والاقتصادية مما يستوجب تكوين سلطة عليا تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الاطراف .

التكامل الاقتصادي في النظام الاشتراكي

اما في النظام الاشتراكي فينطلق التكامل الاقتصادي من محتوى وواقع النظام الاشتراكي ، فهو يحصل أساسا بين دول تهيمن فيها الدولة على وسائل الانتاج ، ويسود فيها التخطيط الشامل لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني ، وعلى هذا الاساس فالتكامل الاقتصادي هنا هو اسلوب مخطط وليس اسلوب عفوي ، وهو يستهدف تحقيق النمو المخطط والمتناسب لقطاعات الاقتصاد الوطني كافة ، والاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية ، ليس في اطار دولة واحدة وانما في اطار كافة الدول المتكاملة ، كما انه يستهدف ازالة التفاوت في النمو الاقتصادي عن طريق زيادة معدلات النمو في الدول الاقل تطورا لكي تصل الى مستوى الدول الاكثر تطورا .

والهدف الرئيس للتكامل الاقتصادي الاشتراكي هو تدويل العلاقات الاشتراكية ونشر مضمونها في أطار اقليم معين وصولا الى وحدة النظام الاشتراكي داخل ذلك الاقليم .

ويجري تطبيق هذا النموذج من التكامل حاليا في منظمة مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة «سيف» ومن الممكن حصر وسائل تحقيق التكامل الاقتصادي الاشتراكي في اطار هذه المنظمة على الوجه التالي :(٢)

أ ـ التنسيق بين الخطط الاقتصادية الوطنية :

يشمل هذا النشاط التنسيق بين الخطط الاقتصادية الوطنية القصيرة الامد والطويلة الامد التي تضعها اللجان المختصة في كل قطر ، والتخطيط المشترك لنوع معين من الانتاج ، وتبادل التنبؤات والمشورات السياسية الاقتصادية .

وهو يستهدف تكييف نشاطات التخطيط على الوجه الذي يضمن تعميق التخصص بين هذه الدول ، وزيادة فعاليته وقدرته على ضمان انتاج السلع الاساسية التي تحتاجها الدول الاعضاء مع مراعاة تطور تجارتها مع الدول الاخرى ، والتوزيع الرشيد للقوى الانتاجية الذي يضمن النمو الاقتصادي السريع والارتفاع بانتاجية العمل ، وتجنب الاستثمارات المزدوجة والاختلالات في عملية النمو ، وتحقيق اوسع الاستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا بالنسبة لهذه الدول كافة وتتميز عملية التنسيق هذه بمراعاة السيادة الكاملة للدول الاعضاء لانها تتخذ شكل توصيات موجهة من قبل اجهزة المجلس الى الدول الاعضاء ويبقى تنفيذها رهينا بموافقة السلطات المختصة في الدول الاعضاء نفسها .

---

(١) بيلا بلاسا . نظرية التكامل الاقتصادي . ترجمة راشد البراوى . دار النهضة المصريه .

(2) N.W. Faddejew. Der Rat fur Gegensi tige Wirtschfts hilfe.

ب ـ التعاون في الحقول الرئيسية للانتاج :

يتخذ هذا التعاون نموذج المشاريع المشتركة بالتعاون بين دولتين او اكثر ، وهو يستهدف التعاون بين دول المنظمة من اجل اقامة المشاريع الكبيرة في سبيل سد احتياجات الدولة التي يقام فيها المشروع وكذلك بقية دول المنظمة الى منتجات ذلك المشروع ، والغرض من اقامة هذه المشاريع هو الوصول الى صيغة متكافئة للتخصص وتقسيم العمل بين الدول الاعضاء على اساس توفر المزايا النسبية ، والوصول الى هيكل انتاجي متنوع ومتكامل في اطار المنظومة الاشتراكية ، كوسيلة للارتفاع بانتاجية العمل ، وتحقيق مزايا الانتاج الكبير ، وضمان اشباع نسبة عالية من احتياجات دول المنظومة مما ينتج داخل حدودها . ويحصل التعاون بين دول المنظمة في اقامة هذه المشاريع على اساس التمويل العيني والفني وليس التمويل النقدي ، وتسدد قيمة المشروع الى الاطراف المتعاونة عن طريق السلع التي ينتجها ذلك المشروع، ثم يكون المشروع ملكا للدولة التي يقام فيها ، وهي التي تتمتع بسلطة ادارية للاشراف عليه . وتتخذ القرارات بشأن اقامة هذه المشاريع بناء على التوصيات التي تصدرها اللجان الدائمة المتخصصة في المنظمة ، ثم تنفذ على اساس الاتفاقيات الثنائية او المتعددة الاطراف .(٣)

ج ـ التعاون في مجالات التجارة الخارجية:

يحصل التعاون هنا على اساس خطط التجارة الخارجية التي تنطلق من معطيات ومؤشرات خطط الاقتصاد الوطني ، وتنفذ على اساس الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف ، سواء السنوية او المتوسطة الامد او الطويلة الامد ، التي تستهدف ضمان الاستيراد والتصدير وفقاً لاحتياجات الاقتصاديات الوطنية للدول الاعضاء في المنظمة .

ـ التعاون في المجالات المالية والنقدية :

يتناول التعاون في هذا المجال الجوانب المتعلقة بتسوية المدفوعات حيث يعتمد على اسلوب المقاصة المتعددة الاطراف ، التي تنظم من الناحية الفنية عن طريق مؤسسة مركزية هي البنك الدولي للتعاون الاقتصادي ، والذي يعتمد على الروبل الروسي القابل للتحويل كاداة لتسوية الحسابات الناجمة عن تبادل السلع والخدمات والمدفوعات الاخرى بين دول المنظمة ، وقد انشأ منذ عام ١٩٧١ بنك الاستثمار الدولي لمنظمة (سيف) الذي انيطت به عمليات الاقراض الطويلة الامد من اجل تمويل بناء المشاريع الاقتصادية المختلفة في دول المنظمة .

هـ ـ التعاون العلمي والتكنولوجي :

يتضمن هذا النموذج التعاون في مجالات البحث العلمي ، وتبادل الوثائق العلمية وبراءات الاختراع ، والتعاون في مجال التوحيد القياسي ، واعداد الكوادر الفنية ، وتبادل الخبرات الفنية ، وغيرها من مجالات التعاون في الامور العلمية والتكنولوجية ، التي تتخذ بدورها صفة التعاون المخطط الذي ينطلق من احتياجات الاقتصاديات الوطنية .

التكامل الاقتصادي العربي

تعاني اقطار الوطن العربي كافة من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي كما يعاني من مخاطر النهب الامبريالي خاصة بعد اتساع عمليات التكامل الاقتصادي بين الدول الرأسمالية الكبرى ، وظهور التكتلات الاقتصادية الرأسمالية كالسوق الاوربية المشتركة والمنطقة الحرة للتجارة الاوربية ، فضلا عما تعانيه من مخاطر التهديد الامبريالي والصهيوني، ومن هنا يكتسب التكامل الاقتصادي العربي اهمية بارزة بالنسبة لهذه الاقطار باعتباره اسلوبا يساعدها على تجميع امكانياتها الاقتصادية من اجل تحقيق مزايا التخصص والانتاج الكبير ومعالجة المشاكل الاقتصادية ، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والارتفاع بالمستويات المعيشية لاقطارها كافة ، وحماية اقتصادياتها من مخاطر التهديد الامبريالي والصهيوني ، اضافة الى ان التكامل الاقتصادي العربي هو الاداة الفعالة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، والقاعدة المادية للوحدة العربية الشاملة.

أ ـ امكانيات التكامل الاقتصادي العربي :

تتوفر في اقطار الوطن العربي امكانيات مادية وظروف موضوعية تمهد السبيل لقيام التكامل الاقتصادي بين هذه الاقطار وسوف نستعرض اهم هذه الامكانيات على الوجه التالي :(٤)

---

(٣) يراجع الدكتور احمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية للدول الاشتراكيه ـ القاهرة دار النهضة العربية ١٩٧٣ .

(٤) يراجع الدكتور محمد عبدالمنعم عفر : تقييم الخطوات التي اتخذت حتى الآن لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربيه . ندوة المشروعات العربية المشتركة . القاهره كانون اول ١٩٧٤ . وعبدالوهاب حميد رشيد ـ التكامل الاقتصادى العربي . المعهد العربي للتخطيط . الكويت ١٩٧٧ .

١ ـ تمتلك اقطار الوطن العربي بمجموعها رصيداً هائلا ومتنوعا ومتكاملا من الموارد الطبيعية كالاراضي الصالحة للزراعة ، والثروة الحيوانية ، والثروة المعدنية . بينما تتوزع هذه الموارد بشكل غير متنوع داخل القطر الواحد مما يسبب التعطل في مستوى استغلال هذه الموارد .

٢ ـ تمتلك اقطار الوطن العربي بمجموعها رصيدا هائلا من القوى البشرية سواء غير الماهرة ، او حتى الماهرة والفنية منها ، مما يكفي لسد متطلبات المشاريع الكبرى التي تقام بشكل مشترك ، في حين تعاني بعض الاقطار العربية من النقص في الايدي العاملة خاصة المتخصصة والفنية ، بينما تعاني الاخرى من الفيض والانفجار السكاني .

٣ ـ تمتلك اقطار الوطن العربي بمجموعها رصيدا واسعا من رؤوس الاموال ، بينما تعاني بعضها من التخمة كغالبية الدول المنتجة للبترول والتي يقوم بعضها باستثمار هذه الاموال في الدول الرأسمالية المتطورة ، في حين يعاني البعض الآخر كغالبية الاقطار العربية غير المنتجة للبترول من النقص في مصادر التمويل مما يضطرها الى الاقتراض بشروط مجحفة من الدول الرأسمالية المتطورة .

٤ ـ تجمع اقطار الوطن العربي بكاملها روابط قومية واجتماعية مشتركة كرابطة اللغة ، والتاريخ المشترك ، والاهداف القومية المشتركة ، مما يسهل التقاءها حول وحدة الهدف والمصير المشترك .

مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

ظهرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نماذج متعددة ومتنوعة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي سوف نحاول استعراضها بشكل موجز على الوجه التالي :

اولا : محاولات التعاون والتكامل خارج نطاق الجامعة العربية :

المقصود هنا محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي التي حصلت بين بعض الاقطار العربية بمعزل عن منظمة الجامعة العربية . ويلاحظ ان جزء من هذه المحاولات قد اتخذت شكل التعاون الاقتصادي البسيط كالاتفاقيات التجارية الثنائية العديدة التي ظهرت بين الاقطار العربية في المرحلة السابقة ، والتنظيمات المصرفية وغير المصرفية ، التي ظهرت خلال تلك الفترة ، سواء على اساس اشتراك بعض الاقطار العربية في اقامتها ، او تلك التي ظهرت على اساس انفراد بعض الاقطار العربية بانشائها لكي تقوم بالنشاطات الاقتصادية في الاقطار العربية ، ومن هذه المشاريع : المصرف العربي الافريقي ، والمصرف العربي الدولي ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية ، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية ، والصندوق السعودي للتنمية الاقتصادية ، وصندوق ابو ظبي للتنمية الاقتصادية والشركة العربية لاعادة التأمين ، والشركة الكويتية للاستثمار(٥)

غير ان الجزء الآخر من تلك المحاولات كان يرتفع الى مستوى اتفاقيات التكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري التي كانت تظهر بين بعض الاقطار العربية عند تحسن المناخ السياسي فيما بينها ، ثم ما تلبث ان تتلاشى بعد ظهور الخلافات السياسية ومثالها الاتحاد بين سوريا ولبنان الذي استمر حتى عام ١٩٥٠ والاتحاد بين سوريا والاردن عام ١٩٥٦ ، واتحاد الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ، والاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨ ، والتكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي الذي لم يظهر الى حيز الوجود ، والاتحاد بين مصر وليبيا والسودان عام ١٩٧٠ واتحاد الامارات العربية عام ١٩٧٢ ، واتفاقية الوحدة بين دولتي اليمن ، واتحاد الجمهوريات العربية بين سوريا ومصر وليبيا عام ١٩٧١ ، والوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا عام ١٩٧٢(٦)

ثانيا ـ التعاون والتكامل الاقتصادي من خلال جامعة الدول العربية .

قامت الجامعة العربية منذ ان انشئت عام ١٩٤٥ بالعديد من محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي ، التي تعثر الجزء الاكبر منها ، والبعض منها ظل حبرا على ورق ولم يظهر الى حيز الوجود اطلاقا .

---

(٥) : يراجع تقرير الأمين العام الى الدوره العاديه السادسه والعشرين لمجلس الوحده الاقتصاديه العربيه . دمشق كانون الثاني ١٩٧٥ . ٢٥ ـ ٣٠ ، المؤسسه العربية للدراسات والنشر ص ٢٠ ـ ٦٣ .

(٦) : يراجع الاستاذ شبلى العيسمى : الوحدة العربيه من خلال التجربه والدكتور محمد عبدالمنعم عفر . المصدر السابق .

وفيما يلي سوف نحاول الاشارة الى كافة هذه المحاولات(٧) :

١ ـ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي عقدت بين كافة الدول الاعضاء في الجامعة العربية عام ١٩٥١ بقصد تحقيق التنسيق العسكري والاقتصادي بين الدول الاعضاء ، وعندما تعثرت هذه المعاهدة بسببعدم التزام الدول الاطراف ببنـودها فصـل المجلس الاقتصادي عنها ، في سبيل ابعاده عن تيارات الاختلافات السياسية ، لكنه ظل متعثرا ولم يوفق في تحقيق التقدم الملموس في العلاقات الاقتصادية العربية .

٢ ـ اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانسيت التي عقدت عام ١٩٥٣ بين كل من العـراق ، وسـوريا ، ولبنـان ، ومصـر والسعودية ، والاردن ، واليمن ، والكويت . لغرض تسهيل التبادل التجاري في السلع الصناعية والزراعية العربية المنشأ ، علـى اساس المعاملة التفضيلية وبخاصة عن طريق تخفيضالرسوم الكمركيةوازالة القيود الكمية عن حركة هذه السلع ، لكن دورها في التطبيق بقي محدودا لعدم اتفاق الدول الاعضاء حول كيفية تطبيق بنود هذه الاتفاقية .

٣ ـ اتفاقية تسهيل المعاملات الجـارية وانتقـال رؤوس الاموال التي عقدت عام ٩٥٣ بين كل من العراق ، وسوريا ، ولبنان ، والاردن ، والسعودية ، ومصر ، لكنها لم تأخذ دورها في التطبيق .

٤ ـ الاتفاقيات العربية الاخرى وهي اتفاقيات عديدة بعضها اخذ سبيلهفيالتنفيذ كالصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعـي ، . واتفاقية توحيد الجداول الكمركية،والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، واتحاد المصارف العربية الفرنسية ، ومنظمة العمل العربية ، والمنظمة العربية للعلوم الادارية ، والمقاطعة العـربية لاسرائيل ، ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط ،(الاوابك)والمنظمة العربيةللمواصفات والمقاييس .

كما عقدت اتفاقيات اخرى لم تأخذ سبيلها الى التنفيذ كمؤسسة الخطوط الجويـة العـربية العالمية للملاحةالبحرية ، واتحاد المدفوعاتالعربي، والشركة العربية لصيد الاسماك ، واتفاقية تنسيق السياسة النفطية ، واتفاقية التعاون العربي في استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السـلمية ، واتفاقية الشركة العربية لناقلات النفط ، ومركز توثيق العلوم الاقتصادية ، والمعهد العربي لبحوث النفط .

٥ ـ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وتكوين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

تعتبر هذه الاتفـاقية النمـوذج الاكثـر تطورا في محاولات التكامل الاقتصادي العربي ويرجع تشريعها الى مشروع قدمته الامانة العامة لجامعة الدولالعربية منذ عام١٩٥٧ . غير ان هذا المشروع لم يقترن بموافقة الدول العربية بسببالخلافاتالسائدة بينها آنذاك، وقد استمر ذلك حتى عـام ١٩٦٢ حينمـا أودعت الكويت وثائق تصديقها على هـذه الاتفاقية ثم تبعتها جمهورية مصر العربية عام ١٩٦٣،ثم كل من الجمهورية العربية السورية والمملكـة الاردنيـة الهاشـمية عـام ١٩٦٤ والجمهورية العربية اليمنية عـام ١٩٦٧ ، وجمهورية السودان عام ١٩٦٩ ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ودولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧٤ ، واخيرا كل من جمهورية الصومال الديمقراطية والجمهورية العربية الليبية في عام ١٩٧٥(٨) .

وبذلك فقد اصبح عدد الدول الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية احدى عشرة دولة عربية في الوقت الحاضر .

وقد حددت هذه الاتفـاقية اهـداف الوحدة الاقتصادية العربية بتحقيق ما يلي :

١ ـ حـرية انتقـال الاشـخاص ورؤوس الاموال .

٢ ـ حـرية تبادل البضـائع والمنتجـات الوطنية والاجنبية .

٣ ـ حـرية الاقامة والعمل والاسـتخدام وممارسـة النشاط الاقتصادي .

٤ ـ حـرية النقل والترانسيت واستعمال وسائل النقل والموانىء .

---

(٧) : يراجع الدكتور احمد مـراد : بعض قضـايا التعاون الاقتصادي العربي . دار دمشق ص ٣٩ ـ ١٢٠ والدكتور محمد عبدالمنعم عفر . المرجع السابق .

(٨) : مجلس الوحـدة الاقتصادية . الفكـرة ـ الانجازات ـ التطبيق ، دراسه صادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية . كانون الاول ١٩٧٥ .

٥ ـ حقوق التملك والايصاء والارث .

وحسبما نصت عليه اتفاقية الوحدة الاقتصادية في مادتها الثالثة فقد تشكلت هيئة دائمة تدعى «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية» لكي تتولى الاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية وتعمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، وقد بدأ هذا المجلس اعماله في حزيران عام ١٩٦٤ .

انجازات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

فيما يلي سنحاول استعراض اهم المنجزات التي حققها مجلس الوحدة الاقتصادية منذ نشأته وحتى نهاية عام ١٩٧٦(٩) .

٥ ـ أ : السوق العربية المشتركة

من الممكن اعتبار انشاء السوق العربية في نهاية عام ١٩٦٤ هو أهم نشاط ركز عليه مجلس الوحدة الاقتصادية حتى السبعينات . وكان الغرض من انشائها هو تكوين منطقة للتجارة الحرة تطبق فيها حرية انتقال السلع بين الدول الاعضاء ، وقد صادقت عليها في حينه كل من العراق ومصر وسوريا والاردن ، وعند تأمل ما حققته هذه السوق منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر يلاحظ انها قد افلحت منذ مطلع عام ١٩٧١ في ازالة الرسوم الكمركية المفروضة على انتقال السلع بين الدول الاعضاء ، غير انها عجزت عن ازالة القيود النقدية والادارية المفروضة على حملة انتقال السلع بين الدول الاعضاء(١٠) وكان دورها في زيادة التبادل التجاري بين الدول الاعضاء ضئيلا بالقياس الى مبادلاتها التجارية مع الدول المتطورة .

٥ ـ ب : المشاريع المشتركة

هذا النموذج هو النموذج الرائد لكل ما حصل من محاولات التكامل في اطار نشاطات المجلس. وهو يتخذ شكل مشاريع تشترك بعض الاقطار اعضاء المجلس في تمويلها وتوفير مستلزمات انجازها وادارتها. وقد كان المجلس قد بادر الى عقد ثلاثة اتفاقيات لتسهيل الاستثمار وتنظيمه بين اقطار الوطن العربي الاولى هي اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية لعام ١٩٧٠، والثانية هي اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام ١٩٧٠ ، والثالثة اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الاخرى لعام ١٩٧٤ ، اما المشاريع المشتركة التي انجزت في اطار نشاطات المجلس حتى الوقت الحاضر فسوف نحاول استعراضها بشكل موجز على الوجه التالي(١١) .

الشركة العربية للتعدين

وهي شركة مساهمة رأسمالها مئة وعشرون مليون دينار كويتي ومركزها في مدينة عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية وتقوم بجميع الاعمال الفنية والصناعية والتجارية المتعلقة بالتعدين ، وتساهم فيها اثنتا عشرة دولة عربية هي العراق ، وسوريا، ومصر ، والاردن ، والسعودية ودولة الامارات العربية ، والسودان ، والصومال ، والكويت ، وليبيا ، واليمن الديمقراطية ، وجمهورية اليمن العربية ، وقد صادق عليها المجلس عام ١٩٧٤ واصبحت نافذة المفعول في عام ١٩٧٥ .

الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية

تقوم هذه الشركة بجميع الاعمال الفنية والزراعية والصناعية والتجارية المتعلقة بانتاج وتصنيع ونقل المنتجات الحيوانية والاعلاف وهي شركة مساهمة ايضا رأسمالها ستة وستون مليون دينار كويتي ومركزها في مدينة دمشق في الجمهورية السورية ، ويساهم فيها احدى عشرة دولة هي نفس الدول المساهمة في الشركة الاولى باستثناء ليبيا وقد تمت المصادقة عليها من قبل المجلس عام ١٩٧٤ واصبحت نافذة المفعول في عام ١٩٧٥ .

الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية

تختص هذه الشركة بكافة الاعمال الفنية والصناعية والتجارية المتعلقة بالدواء والمستلزمات الطبية وهي شركة مساهمة ايضا رأسمالها خمسون مليون دينار كويتي ومقرها في القاهرة وتساهم فيها احدى عشرة دولة عربية هي نفس الدول المشاركة في الشركة السابقة وقد وافق المجلس على انشائها في عام ١٩٧٥ .

---

(٩) مجلس الوحدة الاقتصادية ـ الفكرة ـ التطبيق الانجازات. المصدر السابق .

(١٠) تقرير اللجنة الاقتصادية لمجلس الوحدة الاقتصادية في ١٩٧٥/٤/٢ . مجلة الوحدة الاقتصادية . العدد الثاني ١٩٧٥ ص ٣٠ .

(١١) تقرير الامين العام الى الدورة السادسة والعشرين والسابعة والعشرين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية . دمشق ١٩٧٥ ، وتقرير الامين العام الى الدورة السابعة والعشرين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة ١٩٧٦ .

الاتحاد العربي للصناعات الهندسية والكهربائية :

يتكون هـذا الاتحـاد من عضويـة الشـركات والمؤسسات العربية العامة في صناعة الاسـمدة الكيماوية ، وهو يهدف الى تنسـيق العمـل بين اعضائه وتقديم المعونة لهم في مجالات انتاج واستخدام وتسويق منتجات صناعـة الاسـمدة الكيماويـة وخاماتها .

الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية :

يهدف هذا الاتحاد الى تنسيق العمل في مجال التخطيط والتنفيذ للمشاريع الصناعية التي تتبناها البلدان العربية وكذلك تطوير هذه الصناعات وفق ما يخدم الاهداف القومية المشتركة . وهو يتكون من الشركات العربية العاملة في مجال الصنـاعات الهندسية والكهربائية .

الاتحاد العربي للصناعات النسجية

الغرض من هذا الاتحاد هـو تنمية وتطويـر العلاقات التجارية والادارية والفنية في مجـالات الصناعات النسجية في الوطن العربي وهو يضم الشركات والمؤسسات والغرف والاتحادات ومصانع الغزل والنسيج والتريكو والملابس الجاهزة والسجاد في الدول العربية .

٥ ـ جـ : صندوق النقد العربي :

تعددت محاولات المجلس في اجل تنسيق السياسة النقدية بين اقطار الوطن العربي الا ان هذه المحاولات لم تنته الى تنسيق السياسة النقدية تنسيقا يؤدي الى الوحدة النقدية حسبما استهدفه المجلس منذ نشوئه ، بل كانت حصيلة تلك المحاولات هي انشاء صندوق النقد العربي برأسمال يعادل بالدينار العربي ما مقداره ٧٥٠ مليون وحـدة من حقـوق السحب الخاصة ، والغرض في انشائه هو تقديم المعونات للدول التي تعاني من الصعوبات في موازين مدفوعاتها الاجمالية ، وكذلك تقديم القروض بشروط ميسرة للدول الاعضـاء التي تعاني من العجز في موازين مدفوعاتها حسبما يكفل لها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة ، ويـؤدى في الوقت ذاته الى تنشيط التبادل التجاري وتعميق التكامل الاقتصادي .

٥ ـ د ـ تنسيق الخطط الاقتصادية

اقتصر نشاط المجلس في هذا المجـال الحيوي الهام على بعض المحاولات التي بذلها منذ عام ١٩٧٠ والتي اقترنت بوضع العديد من القرارات التي اتخذت شكل التأكيد على أهمية التنسيق بين الخطط والمشروعـات الاقتصادية بين الدول الاعضاء انطلاقا مـن تصور معين حول مستقبل كل دولة ، بحيث يضمن الوصول الى الوحدة الاقتصادية في النهاية . وكان آخر هذه المحاولات هو قرار المجلس رقم ٧٠٠ لعام ١٩٧٥ الذي أشار الى ضرورة استكمال الظروف الفنية التي تحقق الوصول الى مستوى مقبول من تنسـيق الخطط الاقتصادية بين الدول الاعضاء عـام ١٩٨١ .

ومن كل هذا يتضح ان المجلس لم يوفق حتى الوقت الحاضر في تحقيق التنسـيق الفعلي للخطط الاقتصادية بين الدول الاعضاء، وقد يكون لعدم وجود هيئة متخصصة في المجلس تتمتع بسلطات فعلية تستطيع من خلالهـا توجيه هيئـات التخطيط في الدول الاعضاء وتحقيق التنسيق بين خططها دور مؤثر في هذه الظاهرة .

٥ ـ هـ ـ النشاطات الاخرى للمجلس

يضاف الى النشاطات السابقة قـام المجلس خلال الفترة منذ نشوئه بوضع العديد من الاتفاقيات واللوائح القانونية ومن بين هذه النشاطات نموذج القانون الكمركي الموحـد والتشريع الموحـد للتأمينـات الاجتمـاعية واتفاقية النقل بالعبور (الترانسيت) واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي واتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب ، واتفاقية تنقل الايدي العاملة في الدول الاعضاء بمجلس الوحـدة الاقتصادية والاتفاقية العربية للمعاملة بالمثل في نظـم التأمينـات الاجتمـاعية (الضمـان الاجتماعي)

وقد صادق المجلس في دورته العادية السابعة والعشرين على انشاء مشاريع جديدة كالشركة العربية للاستثمارات الصنـاعية ، والاتحاد العربي لمنتجي الاسماك ، واتحـاد الموانىء البحرية العربية ، ويقـوم المجلـس بدراسة امكانية انشاء شركة عربية مشتركة للزراعة والثروة الحيوانية، والشركة العربية للسياحة والشركة العربية للنقـل المتعـدد الاطراف واتحادات عربية للصناعات الورقية والغذائية وصناعة السـمنت والمنتجـات

الاسمنتية وكذلك اتحاد للخطوط الجوية العربية(١٢) .

استنتاجات حول مستقبل التكامل الاقتصادي العربي

اذا كانت الوحدة الشاملة بين اقطار الوطن العربي هي هدف الجماهير العربية وأداتها لتحقيق نهضتها وازدهارها ، فان الوحدة الاقتصادية هي القاعدة المادية لبلوغ الوحدة الشاملة ، وان الاداة الفعالة لتحقيق هذه الوحدة هي الجماهير العربية فهي صاحبة المصلحة في تحقيقها ، ومن هنا يظهر الترابط الجدلي بين الوحدة والاشتراكية لان الاشتراكية هي الاداة الحاسمة لتحرير الجماهير من العبودية والاستغلال ، والوسيلة الفعالة لضمان النمو الاقتصادي السريع والازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في اطار الوطن العربي الكبير، ومن هنا تبدو أهمية التكامل الاقتصادي العربي بأعتباره اداة فعالة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية .

وعند تأمل مسيرة التكامل الاقتصادي بين اقطار الوطن العربي بنماذجها المتعددة منذ نشوئها في اعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر يلاحظ ان ما انجز منها حتى الان لا يتناسب والحد الادنى لطموح المجتمع العربي في تحقيق التكامل والوحدة بين أجزائه المتناثرة ، وقد تكون هنالك عوامل متعددة قد مارست دورا معرقلا في مسيرة التكامل الاقتصادي هذه ، كأختلاف الانظمة الاجتماعية والاقتصادية بين هذه الاقطار ، وتشابه هياكلها الاقتصادية ، والاختلاف بين مستويات تطورها ومعدلات نموها ، ودور الاستعمار في تجزئتها وشل أي محاولة للالتقاء فيما بينها ، وتبعيه بعضها من الناحية الاقتصادية الى أسواق الدول الرأسمالية ، وغياب دور الجماهير في بلورة وتحقيق حلمها في هذه الوحدة .

غير اننا عند تحليل التعاون والتكامل هذه نلاحظ انها قد انطلقت بالاساس من النموذج الرأسمالي للتكامل الاقتصادي والذي يعتمد على عنصر السوق ويتخذ من تحرير التجارة الخارجية اداة رئيسية لتحقيق التكامل بين هذه الاقطار ، ولعل في هذه الحقيقة ما يفسر لنا السبب الرئيسي لتعثر محاولات التكامل الاقتصادي بين هذه الاقطار حتى مطلع السبعينات ، لعجز هذا الاسلوب عن تحقيق التأثيرات الفعالة على الهياكل الاقتصادية وتحقيق المزايا والمنافع المبتغاة من عملية التكامل ، ذلك لان عملية التكامل الاقتصادي قد توجهت طيلة تلك الفترة نحو توسيع السوق بين اقطار تفتقد اساسا الى الانتاج المتنوع الذي يغطي نسبة عالية من احتياجاتها اضافة الى ان هذه الاقطار كانت تتشابه الى حد بعيد فيما تنتجه وتصدره وتستورده .

لا يعني هذا بطبيعة الحال ان يكون البديل هو تطبيق النموذج الاشتراكي للتكامل الاقتصادي نصا وقالبا ، اذ ان ذلك يتطلب ظروفا موضوعية خاصة كتشابه الانظمة السياسية والاجتماعية ، وسيطرة الدولة على وسائل الانتاج ، وتطبيق التخطيط الشامل لكافة مرافق الاقتصاد الوطني ، وهو ما لم يحصل في اقطار الوطن العربي كافة . البديل المقصود هنا هو الاستفادة من التجربة الاشتراكية في ضرورة التوجه نحو التكامل في النشاطات المؤثرة على الهيكل الاقتصادي ، وبصورة خاصة في قطاعات الانتاج ، لكي يتحول التكامل الاقتصادي الى اداة مؤثرة فعلا في التنمية الاقتصادية وتحسين الاوضاع المعاشية في هذه الاقطار ، وهذا يتطلب الاعتماد على نماذج متعددة وقابلة للتطبيق وتراعي الظروف الموضوعية للمنطقة ، وقد يكون اكثرها تأثيرا تعميق تجربة المشاريع المشتركة ، الانتاجية منها والخدمية ، والتنسيق التدريجي للخطط الاقتصادية بين الاقطار التي تقترب في انظمتها الاجتماعية والاقتصادية ، والتعاون والتنسيق في المجالات الفنية والتكنولوجية .

وعند تأمل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي منذ مطلع السبعينات ، وبخاصة خلال السنوات الاخيرة ، يلاحظ ان انعطافا ملحوظا قد ظهر على اتجاهاتها ، بدليل انها بدأت تتجه نحو تلك الجوانب التي تستهدف التغيير في الهياكل الاقتصادية للاقطار العربية ، كتنسيق السياسة النفطية ، وانشاء المشاريع المشتركة والاتحادات الانتاجية ، والتوجه نحو تنسيق الخطط الاقتصادية وغيرها من النشاطات التنسيقية التي حصلت في اطار نشاطات منظمة الدول العربية المنتجة للبترول ، ومجلس الوحدة الاقتصادية والمؤسسات النقدية العربية .

ومع ان هذه النشاطات بقيت بدورها دون مستوى الطموح الذي يتوازن مع متطلبات المرحلة لو اخذنا بنظر الاعتبار وزن هذا النشاطات ومستوى تنفيذها لكن طبيعة المرحلة التي يمر بها الوطن

---

(١٢) تقرير الأمين العام الى الدوره السابعة والعشرين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية : القاهرة . حزيران ١٩٧٦ .

العربي حاليا تقتضي الدعم المتواصل لكافة النشاطات التكاملية التي تستهدف التغيير في واقع الهياكل الاقتصادية في الاقطار العربية ، ذلك لان مثل هذه النشاطات ، مهما قل شأنها ستكون عاملا من عوامل التغير في القاعدة المادية والتكنيكية في الكثير من هذه الاقطار خاصة تلك التي لا تزال تعاني من سيطرة العلاقات الاجتماعية الرجعية ، وسوف تصبح من خلال ذلك عاملا اضافيا من عوامل تغيير الاوضاع وخلق الظروف الملائمة لتوطيد محاولات التكامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك الاقطار ، الاقتصادي وتوسيعها وصولا للوحدة الاقتصادية المنشودة ، اضافة الى ما لهذه النشاطات من نفعية اقتصادية وفعالية في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاسراع في التنمية الاقتصادية وحماية الاقتصادات العربية من المؤشرات الضارة التي يمارسها الاقتصاد الدولي وثمة حقيقة اخرى تعزز هذا الرأي هي ان وضعية الاقتصاد الدولي اصبحت تقتضي الآن مزيدا من التضامن والتعاون بين اقطار الوطن العربي لكي تمارس هذه الاقطار دورها بالاشتراك مع بقية الدول النامية من اجل تغيير نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الراهن ، والذي كان سببا رئيسيا لما تعاني منه الدول النامية وبضمنها اقطار الوطن العربي من ويلات التخلف والفقر والحرمان ، وتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على اساس التكافؤ والنفع المشترك بين كافة دول العالم .

وقد كان لاقطار الوطن العربي ، خلال السنوات القليلة الماضية دور طليعي في قيادة مسيرة الدول النامية من اجل تحقيق أهدافها في تغير نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الراهن ، فقد انطلقت الشرارة الاولى لتغير الاسعار الدولية للبترول ، عن القرار التاريخي الذي اتخذته الاقطار العربية أثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣ بشأن تخفيض انتاج النفط وحظر تصديره الى الدول المعادية ، ورفع أسعاره بعد ذلك . وكان حجم المساعدات المالية السخية التي قدمتها اقطار الوطن العربي الى الدول النامية يفوق في السنوات الثلاث الاخيرة ما قدمته الدول المتطورة مجتمعة .

والوطن العربي يتمتع الآن بفرصة العمر لان يلعب دوره الطليعي والمؤثر في قيادة مسيرة الدول النامية من اجل التحرر من التخلف والتبعية ، بحكم ما يزخر به من موارد مالية وامكانيات طبيعية وبشرية هائلة ، وما يتمتع به من موقع فريد بين الدول النامية ، لكن هذا الامر يتوقف ، والى حد بعيد ، على مدى تضامن اقطار الوطن العربي وتوحيدها لقراراتها ومواقفها ازاء الاحداث الدولية .

ان المسألة الهامة لتوطيد التكامل الاقتصادي العربي في المرحلة الراهنة ، هي مسألة الابداع في اختيار تلك النماذج التي تفرض نفسها في التطبيق في اطار الظروف الموضوعية السائدة ، ومن هنا فان توطيد اجراءات التكامل الاقتصادي العربي ودفعها الى الامام يتطلب بالضرورة مزيدا من المرونة والمتابعة والابداع .

وعلى هذا الاساس فأن نشاطات التكامل الاقتصادي ينبغي ان تتخذ في المرحلة الراهنة نماذج متعددة وفقا لما تتيحه الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة ، على ان تتجه هذه النماذج بالاساس نحو توسيع التداخل بين الهياكل الاقتصادية لاقطار الوطن العربي ،

وفي سبيل دعم محاولات التكامل الاقتصادي العربي في المرحلة الراهنة ودفعها الى الامام ينبغي منح الجوانب التالية مزيدا من الاهتمام :

١ – تنسيق العمل بين المنظمات العربية

لا يخفى أن المسألة الهامة التي تجابه اقطار الوطن العربي حاليا هي مسألة توحيد الموقف العربي والوصول الى ستراتيجية عربية مشتركة في سبيل تعزيز المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي سواء في الميادين التجارية او الاقتصادية او التكنولوجية .

غير ان تحقيق هذا الهدف يصطدم بطبيعة عمل المنظمات العربية القائمة نظرا لغياب التنسيق فيما بينها والازدواج والتضارب والتداخل في طبيعة عملها كالازدواج والتضارب الذي يحصل بين المنظمات التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمات التابعة للجامعة العربية ، والمنظمات العربية الاخرى ، والذي يؤدي الى الهدر والارتباك والتشتت في العمل الاقتصادي العربي .

ومن هنا تظهر الحاجة الملحة الى تحقيق الاصلاح الجذري في الاجهزة الاقتصادية العربية ، واخضاعها الى مؤسسة عربية مركزية تأخذ على عاتقها مسؤولية رسم السياسات العامة والتخطيط للنشاط العربي المشترك ، وتوحيد الموقف العربي ازاء الاحداث الاقتصادية الدولية .

٢ ـ تنسيق الخطط الاقتصادية

لا يمكن رصد عمليات التطور الاقتصادي وتحقيق التحولات الجذرية في الهياكل الاقتصادية العربية دون التنسيق بين الخطط الانمائية العربية، وان المحاولات التي بذلها مجلس الوحدة الاقتصادية في هذا المجال ظلت متعثرة بسبب غياب التخطيط لدى الكثير من أقطار الوطن العربي وضمور العلاقات بين الاجهزة المسؤولة عن عمليات التخطيط في هذه الاقطار ، ولذلك فان انشاء مؤسسة عربية متخصصة برعاية هذا النشاط وتزويدها بالصلاحية والامكانيات مسألة جديرة بالدراسة في سبيل دعم هذا النشاط ودفعه الى الامام .

٣ ـ المشاريع المشتركة

لقد نوهنا سابقا ان المشاريع المشتركة هي الاداة الاكثر فاعلية بين نشاطات التكامل الاقتصادي العربي في التأثير على الهياكل الاقتصادية والاسراع بالتنمية الاقتصادية ، وبالرغم من انها قد حظيت بالاهتمام مؤخرا من لدن مجلس الوحدة الاقتصادية وبقية منظمات الجامعة العربية ، لكن عدد هذه المشاريع بقى ضئيلا ومستوى تنفيذها بطيئا . لذلك ينبغي منح هذا النشاط مزيدا من الاهتمام مع الاعتماد على صيغ جديدة ومتنوعة لادارة هذه المؤسسات ونمط ملكيتها على الوجه الذي يتلائم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الاقطار العربية ، كما ينبغي ان تتجه هذه المشاريع نحو القطاعات الرئيسية والمؤثرة في الاقتصادات الوطنية العربية كالصناعات البتروكيمياوية وصناعات الحديد والصلب والمشاريع الزراعية ومشاريع البناء التحتي .

٤ ـ التنسيق العلمي والتكنولوجي

لم يسبق ان كان للعلم مثل الدور المؤثر الذي يحتله اليوم بالنسبة لتطوير أي جانب من جوانب الحياة ، وبخاصة بالنسبة لاقطار الوطن العربي التي تحاول السير قدما في طريق بناء نهضتها الاجتماعية والاقتصادية ، فهي تعاني من مشاكل صعوبه الحصول على التكنولوجيا الحديثة طالما ان الدول المتطورة هي التي تسيطر على مصادرها ولم تتنازل عنها الا لقاء شروط قاسية وكلف باهضة. ولهذا فالطريق الافضل لهذه الدول هو ان تبادر الى تحشيد امكانياتها العلمية من اجل خلق التكنولوجيا وتطويع المستورد منها ، ومن هنا تبرز اهمية التنسيق بين نشاطات الجامعات والمعاهد ومؤسسات البحث العلمي في الاقطار العربية عن طريق ربطها بمؤسسة مركزية تأخذ على عاتقها رسم السياسة العامة لهذه المؤسسات وتخطيط نشاطات البحث العلمي واعداد الكوادر على الوجه الذي يساعد على حل المشاكل العلمية والتكنولوجية في كافة اقطار الوطن العربي ، فضلا عن دور تنسيق البحوث والمؤتمرات والندوات العلمية في خلق المناخ العلمي لتطوير عمليات التكامل الاقتصادي العربي .

٥ ـ تنسيق السياسة المالية والنقدية العربية :

اذا كان التكامل في مجالا ت التخطيط والانتاج والتكنولوجيا هو الاساس لازدهار التكامل الاقتصادي العربي ، فأن من المتعذر تحقيق التكامل في هذه المجالات دون تحقيق التكامل المالي والنقدي بين الاقطار العربية ، لان التكامل في تلك المجالات يقترن بالضرورة بازدياد الاستيراد والتصدير واتساع حركة رؤوس الاموال الامر الذي يستدعي تنسيق السياسة المالية والنقدية العربية ، في سبيل تحشيد الامكانيات المالية والنقدية العربية وفقا لمتطلبات التطور والنمو في أقطار الوطن العربي ، وتسخير الفوائض المالية العربية خاصة في الاقطار العربية المنتجة للنفط لسد العجز في الاقطار العربية الاخرى التي تعاني من الحاجة الماسة لرؤوس الاموال ، وحماية الموارد المالية العربية خاصة عوائد النفط من تأثيرات التضخم والتخفيض والتعويم وبقية اثار الازمة الاقتصادية والنقدية الرأسمالية .

واذا كانت مسألة توحيد النظام المالي والنقدي في الوطن العربي تصطدم حاليا بالمعوقات ولم تتوفر لها الشروط اللازمة ، فأن البديل هو اختيار تلك النماذج التي تفرض نفسها في التطبيق ، وتحقيق المزايا والفوائد لكافة الاقطار العربية ازاء الاقتصاد الدولي ، وفي مقدمة هذه النماذج اصدار الدينار العربي كاداة للتسويات الدولية ، وتحقيق السوق المالية العربية ، واحلال المقاصة العربية المتعددة الاطراف ، غير ان تحقيق هذه الاهداف يقتضي بالضرورة التنسيق بين المؤسسات المالية والنقدية العربية كصندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي وبقية المؤسسات المالية القطرية والاقليمية .

Summary

Economic Integration: Its Models in Capitalist and Socialist Systems with Application to Arab World

By Dr. Abdul-Amir al-Abood.

University of Basrah

The article discusses economic integration within the capitalist system and then within the socialist system. In both cases, the article surveys the various types of organizations, institutions and agreements in respect to economic integration. With such background, the article goes into the applition of economic integration in the Arab world. It takes practically all economic agreements, unions, institutions and organizations among Arab countries as a whole or in part, i.e. within the framework of the Arab League or outside it and steps taken by individual countries, into consideration. The article concludes with some recommendation on how to improve the means and ways of economic integration in the Arab world.